The Impact (Of Digital Transformation On International Economic Systems (A Comparative Study Between India And The Uae)

Fatima Al-Khatib [*]
Dr. Tarfa Sharaqi [**]
Dr. Mohammad Mahmoud [***]

(Received 12/ 7/ 2025. Accepted 30 / 12 / 2025)

□ ABSTRACT □

The study aimed to analyze the impact of digital transformation on the structure of the international economy, examine the extent of the digital economy's impact on the distribution of economic power among countries, and highlight the opportunities and challenges posed by the digital economy. It also conducted an empirical study on digital transformation in India and the UAE, adopting a descriptive and analytical approach.
The study concluded with several key findings, the most important of which are: - Digital transformation has played a significant role in changing the nature of international economic relations. This is due to the way these transformations have altered the way economic and commercial operations are conducted internationally, changing the patterns of government work and payment systems, and creating numerous job opportunities online. - Digital transformation has contributed to enhancing economic growth in India and the UAE by utilizing components of the digital economy to achieve competition across digital platforms, expanding the number of global markets, and creating job opportunities.

Keywords: Digital transformation, digital economy, artificial intelligence, blockchain technology, Internet of Things.

Copyright **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

[*]**Postgraduate student, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, specializing in International Relations, Lattakia University, Syria.https://khf7829@gmail.com**
[**]**Professor, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Lattakia University, Lattakia, Syria.**
[***]**Assistant profesor, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Lattakia University, Lattakia, Syria.**

أثر التحول الرقمي في النظم الاقتصادية الدولية (دراسة مقارنة بين الهند والإمارات)

فاطمه الخطيب *

د. طرفه شريقي **

د. محمد محمود ***

(تاريخ الإيداع 12 / 7 / 2025. قُبِل للنشر في 30 / 12 / 2025)

□ ملخّص □

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر التحول الرقمي على بينة الاقتصاد الدولي، ودراسة مدى تأثير الاقتصاد الرقمي على توزيع القوة الاقتصادية بين الدول، وإبراز الفرص والتحديات التي يفرضها الاقتصاد الرقمي، كما أجرت دراسة تطبيقية على كل من الهند والإمارات حول التحول الرقمي، تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي.

خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: التحول الرقمي له دور كبير في تغير طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية، وذلك بسبب ما حملته هذه التحولات في تغير الطريقة التي تتم بها العلميات الاقتصادية والتجارية على المستوى الدولي، وتغير أنماط العمل الحكومي وأنظمة الدفع وخلق فرص عمل عديدة عبر الشبكة، كما أن التحول الرقمي ساهم في تعزيز النمو الاقتصادي في الهند والإمارات من خلال استخدام مكونات الاقتصاد الرقمي في تحقيق المنافسة عبر المنصات الرقمية، وزيادة عدد الأسواق العالمية وخلق فرص عمل.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي، الاقتصاد الرقمي، الذكاء الاصطناعي، تقنية البلوك تشين، إنترنيت الأشياء.

حقوق النشر : مجلة جامعة تشرين- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

* طالبة ماجستير، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، اختصاص علاقات دولية، جامعة اللاذقية، سورية.
https://khf7829@gmail.com

** أستاذ، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة اللاذقية، اللاذقية، سورية.

*** مدرس، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة اللاذقية، اللاذقية، سورية.

مقدمة:

مع استمرار التقدم التكنولوجي وزيادة تطور الاقتصاد الرقمي وما جلبه من تطورات جديدة على العالم مثل الذكاء الاصطناعي وانترنت الاشياء، كل ذلك أدى إلى نماذج اعمال جديدة ومختلفة وغيرت المفاهيم التقليدية التي تتم بها الأعمال، فظهرت مكونات الاقتصاد الرقمي وعناصره مثل التجارة الالكترونية والمنصات الرقمية والإعتماد الالكتروني في عمليات المبادلات، والعمليات المصرفية، والاعتمادات الرقمية الأخرى، والبورصات الرقمية، والتداول الرقمي، وغيرها من المفاهيم التي جلبها مفهوم الاقتصاد الرقمي، كل هذه الأمور غيرت من طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث ألغت حاجز الزمن وألغت الحدود الجغرافية وقفزت فوق القوانين الاقتصادية المعمول بها في إطار علاقات الاقتصاد الدولي وخلقت نماذج وآفاق جديدة للقيام بعمليات التبادل التجاري الدولي والاستثمار والتعاون، كما أظهرت هذه التطورات بعض التحديات على المستوى الأمني فظهر هنالك تحديات سيبرانية تتمثل بضرورة الحفاظ على الأمن السيبراني وغيرها من الأمور التي خلقها الاقتصاد الرقمي بفعل تطوره وتقدمه وتأثيره على طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية، ويهدف البحث إلى تحديد ودراسة مدى تأثير التحول الرقمي في بينة وطبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية، وماهي أهم التحديات الناجمة عن ذلك؟، ويعتمد أيضاً على دراسة حالة الهند والإمارات وإجراء مقارنة بينهم.

مشكلة البحث:

نظراً لكون الإقتصاد العالمي تطور بفعل ظهور ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي أظهرت لنا مفهوم الاقتصاد الرقمي، ولكون أغلب الاقتصاديات الدولية تتحول وتنتقل نحو الاقتصاد الرقمي، وبناء على ذلك كله يمكن طرح التساؤل الرئيسي الآتي:

إلى أي مدى يؤثر التحول الرقمي في إعادة تشكيل بنية وطبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي عدد من الأسئلة الفرعية أهمها الآتي:

1-ما هو الوضع بين كل من الهند والإمارات في مؤشر الجاهزية الشبكية والتجارة الإلكترونية والمدفوعات الرقمية؟

2-ما هي أوجه التأثير التي أحدثها التحول الرقمي في كل من الهند والإمارات على قطاعي التجارة الإلكترونية الدولية والاستثمار؟

أهمية البحث و أهدافه:

الأهمية العلمية تكمن أهمية الدراسة في كونه يساعد في تطوير فهمنا لدور التكنولوجيا الرقمية على العلاقات الاقتصادية الدولية بأبعادها المختلفة، والأهمية العلمية تظهر في البحث لكونه يقدم تحليلاً للظواهر الاقتصادية الجديدة التي نشأت بفعل التحول الرقمي، مثل التجارة الإلكترونية ، والذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني وغيرها من المفاهيم ذات الصلة

الأهمية العملية: تساعد الدراسة في تسهيل أداء وظائف السياسات الاقتصادية حول كيفية التعامل مع التحديات والفرص التي يطرحها الاقتصاد الرقمي على المستوى الوطني والدولي، ويساعد في تطوير السياسات تجارية واستثمارية وبما يتناسب مع الاقتصاد الرقمي، وإبراز الفرص والتحديات التي يفرضها الاقتصاد الرقمي، وإجراء دراسة على الهند والإمارات حول مدى القدرة والتحول الرقمي في البلدين.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحليل أثر التحول الرقمي على بيئة الاقتصاد الدولي، وإبراز الفرص والتحديات التي يفرضها الاقتصاد الرقمي، ودراسة التباينات بين كل من الهند والإمارات في مجال التحول الرقمي، والتعرف على الفرق فيما بينها من ناحية المؤشرات التقنية، كما يهدف إلى إجراء دراسة مقارنة وصفية على كل من الهند والإمارات حول التحول الرقمي.

منهجية البحث:

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لدراسة وتحليل الدور الذي يلعبه ويحدثه التحول الرقمي على الاقتصاديات الدولية، وتحليل طبيعة تأثير هذا التحول في بنية وهيكلية العلاقات الاقتصادية الدولية، وتحليل أهم النتائج والأبعاد التي تترتب على التحول الرقمي للاقتصاديات الدولية، كما تم استخدام المنهج المقارن لإجراء مقارنة وصفية بين الهند والإمارات.

فرضيات البحث:

1-يؤدي التحول الرقمي إلى تغير وتبدل في بنية الإدارة الاقتصادية الدولية للبلدان النامية والمتقدمة، وخصوصاً في مسائل التجارة الإلكترونية والاستثمار الأجنبي.

2-يوجد اختلاف وتباين جوهري بين نموذج التحول الرقمي في الهند والإمارات ويرتبط ذلك بظروف ودرجة تقدم التكنلوجيا في كل دولة.

3-يوجد علاقة بين التحول الرقمي ومكوناته وبين زيادة التعامل بالتجارة الإلكترونية والمدفوعات الرقمية، وزيادة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات المالية واللوجستية.

متغيرات البحث:

المتغير المستقل: التحول الرقمي.

المتغير التابع: العلاقات الاقتصادية الدولية.

حدود البحث:

الحدود المكانية: الهند والإمارات.

الحدود الزمانية: من عام 2012– حتى الوقت الحالي من عام 2025.

النتائج والمناقشة:

أولاً: مدخل نظري حول الاقتصاد الرقمي:

1-1-مفهوم الاقتصاد الرقمي:

إن تطور نظم الاتصالات والمعلومات بفعل ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات غيرت الكثير من الطرق والتعاملات التي تتم بها مجريات ومناحي الحياة الاقتصادية، والثقافية، والسياسية، فغيرت من الأنشطة التي يتعامل بها الإنسان ومنها الأنشطة الاقتصادية، وأنتجت لنا مفاهيم جديدة لم تكن معروفة قبل الثورة التكنولوجية، وهذه المفاهيم هي ما يعرف بالاقتصاد الرقمي، وعليه لابد من تحديد مفهوم الاقتصاد الرقمي وتحديد أهم خصائصه ومميزاته، وشرح مكوناته الأساسية التي نتجت عنه وتمت في إطاره.

-ويعرف الاقتصاد الرقمي : بأنه ذلك النوع من الاقتصاد الذي يقوم في مجمل عملياته على مجموعة من المعلومات وقائم في أغلب الخطوات التي يتعامل بها على استخدام تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات المختلفة، والتي جاءت لنا بهيكلية جديدة قائمة على كسر الحواجز والحدود وتساعد على تدفق المعلومات والسلع والخدمات وتسهم في زيادة حركة رؤوس الاموال من أجل الوصول إلى الأسواق العالمية.[1]

والاقتصاد الرقمي هو ذلك الاقتصاد الذي يقوم على استخدام التكنولوجيا الرقمية القائمة على شبكات الاتصالات الرقمية، والتي تشمل كل من الشبكة المعلوماتية الدولية للمعلومات الإنترنت والشبكات الداخلية للمعلومات الإنترانت، وكذلك يحتوي على الحاسبات الآلية والبرامج وكل ما هو متعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فيطلق على الاقتصاد الرقمي اسم اقتصاد الإنترنت أو اقتصاد الشبكات، حيث أنه قائم بشكل أساسي على عنصر المعرفة؛ وذلك باستخدام العقل البشري في استخدام وتوظيف وسائل البحث والتطوير وذلك وفقاً للإمكانيات الاقتصادية المتاحة والكوادر الفنية والمهنية القادرة على فهم المتغيرات التي تحيط بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.[2]

-ويعرف بأنه ممارسة الأنشطة الاقتصادية من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال الحديثة وذلك بغية إيجاد روابط فعالة فيما بين أطراف النشاط الاقتصادي، وذلك بفتح الحدود والحواجز أمام تدفق المعلومات والسلع وحركة رؤوس الاموال بغية الوصول إلى الأسواق العالمية، وبصرف النظر عن أماكن تواجدها وزمان تواجدها، فالاقتصاد الرقمي كمصطلح ظهر في العالم لأول مرة في عام 1995 على يد المؤلف الكندي دون تاب، والاقتصاد الرقمي كمفهوم عام مهم جداً للدول والمجتمعات لأنه يهم الأفراد ويهم الدول على حد سواء ولا شك أن ذلك بفعل التطورات الكبيرة التي طرأت وحدثت على الاقتصاد بسبب تطور التكنولوجيا.[3]

وعليه يمكن تعريف الاقتصاد الرقمي: بأنه مختلف العلميات الاقتصادية التي تقوم على استخدام التقنيات الرقمية، فهو يشمل على الإنترنيت واستخدام مواقع الويب والحواسيب والأجهزة المحمولة وغيرها من التقنيات الرقمية في العمليات الاقتصادية، ومصطلح الاقتصاد الرقمي متنوع فهو من حيث بنيته التحتية يشمل التقنيات ويستخدم هذه التقنيات في عمليات الإنتاج والتوزيع والتجارة وغيرها، حيث أنه أخرج أسواق جديدة ذات طبيعة رقمية تتم العمليات التجارية داخلها بطريقة إلكترونية رقمية، وبتعبير بسيط الاقتصاد الرقمي هو الاقتصاد العادي مستخدم التكنولوجية الحديثة في العلميات الاقتصادية.

ويمكن توضيح الفروقات بين الاقتصاد الرقمي والاقتصاد التقليدي وفق الجدول الآتي:

الفرق	الاقتصاد التقليدي	الاقتصاد الرقمي
طبيعة النشاط ووسائل الإنتاج	يعتمد على الموارد المادية والعمل اليدوي، وسائله أصول مادية	يعتمد على التقنيات الحديثة والبرمجيات والمعلومات، وسائله أصول رقمية
التجارة والأسواق	أسواق حقيقة ضمن بقعة جغرافية ومحلية ضمن إطار الدولة أو مجموعة دول	أسواق افتراضية وعالمية عبر الإنترنيت
نطاق الوصول والسرعة	محدود جغرافي في الغالب وبطيء نسبياً	عالمي ولا يقيده الزمان والمكان وسريع جداً وفوري في بعض الحالات
الميزة التنافسية وتأثير العولمة	الميزة التنافسية تعتمد على التكلفة والموارد الطبيعة، وأثر العولمة قليل ومحدود نسبياً	الميزة التنافسية تقوم على الجودة والابتكار ، وتأثير العولمة كبير جداً

الجدول(1)، من إعداد الباحثة

2-1-مصطلحات البحث:

تتوضح ماهية التحول الرقمي للاقتصاديات الدولية من خلال التقنيات التي يتم استخدامها في سبيل هذا التحول، حيث أن التحول نحو الاقتصاد الرقمي له مكونات وله أدوات وتقنيات وهذه الأدوات هي التي حولت الاقتصاد من الصيغة التقليدية إلى الصيغة الرقمية، وهي الأدوات الحديثة التي أفرزها الإنترنت وأفرزتها التكنولوجيا وأهمها ما يلي:

-**الذكاء الاصطناعي:** إن الذكاء الاصطناعي هو أحد المخرجات الأساسية للتكنولوجيا الحديثة والذي يقوم على تحليل البيانات واتخاذ القرارات الذكية والمساعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية ومساعدة الحكومات الرقمية في القدرة على التعرف على المؤشرات الاقتصادية والتنبؤ بالطبيعة الاقتصادية وتحسين سلال الإمداد والتوريد العالمية وتطوير أساليب التسويق وغيرها، كما يساعد الشركات في إدارة العمليات داخل الشركة وخارجها مع زيادة التسويق وبيع المنتجات وغيرها، فالذكاء الاصطناعي هو أحد أهم معطيات التحول الرقمي والذي ساهم بشكل كبير في تحويل الاقتصاديات الدولية نحو الصيغة الرقمية.[4]

-**انترنت الأشياء:** إن هذا المصطلح هو مصطلح حديث كحداثة مصطلح الذكاء الاصطناعي ويرتبط مفهوم انترنت الاشياء بما يعرف بربط الاشياء المادية الملموسة بالإنترنت، ويوجد بشكل كبير في عمليات إدارة سلاسل الامداد والتوريد العالمية وتقديم الخدمات الاقتصادية للحكومات والشركات والأنظمة ومراقبة عمليات الاقتصاد والقيام بالتحليل الاقتصادي بالمساعدة مع الذكاء الاصطناعي، فإنترنت الأشياء يعد أحد معطيات التحول الرقمي ومن التقنيات الأساسية في عملية تحول الاقتصاديات الدولية.[5]

-**تحليل البيانات الضخمة:** أخرج الانترنت والرقميات الحديثة وسيلة تساعد على معالجة وتحليل البيانات الضخمة التي تنجم عن العمليات الاقتصادية والأنشطة المختلفة التي تتم بشكل رقمي والتي تساعد على اتخاذ القرارات فيما يتعلق بهذه الأنشطة والمساعدة في تحقيق الأهداف الاقتصادية على مستوى الدول، والتأثير في منظومة الاقتصاد الدولي وجعلها تنتقل أو تتأثر بالصيغة الرقمية، وبذلك هي أحد مظاهر التحول الرقمي.[6]

-**تقنية البلوك تشين:** تقنية البلوك تشين والتي تعرف بأنها تقنية تقوم على استخدام الوسائل والتقنيات الذكية في العمليات الاقتصادية حيث تساعد هذه التقنيات على توفير آليات وتقنيات مشفرة وغير سهلة الوصول والاختراق وتستخدم بشكل كبير في عمليات التجارة الدولية وإبرام العقود الذكية بشكل عام، كونها تساعد على تحقيق درجة عالية من الأمان وتقليل الاحتيال وبالتالي تعزز درجة الأمان في إبرام المعاملات بين الدول التي تعمل بطريقة التجارة الإلكترونية [7]، فتقنية البلوك تشين هي الوسيلة المثالية لتطوير الاقتصاديات الدولية واستخدام التجارة الالكترونية وإبرام العقود الذكية وعليه تعد مظهر أساسي للتحول الرقمي الاقتصادي الدولي وهي أحد أهم الطرق لتعزيز الشفافية والحماية للعمليات الاقتصادية والتجارية التي تتم عبر الانترنت.

- **أنظمة الاتصالات الحديثة:** مثل ابتكار الجيل الخامس للاتصال والذي يساعد على توفير سرعات انترنت عالية جداً وفي زمن منخفض من ناحية الاستجابة، الأمر الذي يساعد الأنظمة الاقتصادية الدولية في إبرام العمليات الاقتصادية بشكل سريع وذكي وبوقت قياسي، مثل القيام بعمليات الانتاج والصناعة بشكل ذكي وسريع وتطوير آليات ومنتجات تعتمد بشكل كبير على الذكاء الاصطناعي وعلى سرعة الاتصال باستخدام الجيل الخامس للاتصالات. [8]

المنصات الرقمية: وهي التي تتم عبر مواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الأخرى والتي تساعد على زيادة الأنشطة الاقتصادية فيما بين الحكومات والشركات والأفراد كل ذلك عبر الانترنت، وبغض النظر عن أماكن تواجد هذه الحكومات أو هذه الشركات مما يجعل العالم سوق واحد، ويعزز من المنافسة.[9]

هنالك أيضاً أحد معطيات التطور والتحول الرقمي مثل الواقع المعزز والواقع الافتراضي والطباعة ثلاثية الأبعاد وكلها تسهم في زيادة عمليات التسويق الدولي والتجارة الإلكترونية الدولية وتعزيز العمليات التجارية فيما بين الدول، وبالتالي تغيير في أنماط الاقتصاد الدولي وطريقة العمل وزيادة المنافسة بين الشركات والحكومات في العالم وجعل العالم كله يظهر بمظهر الاقتصاد الواحد عبر هذا التفاعل بين هذه المعطيات التي تم ذكرها.

ثانياً: الدراسات السابقة وأبعاد التحول الرقمي:

1-2-العرض النقدي للدراسات السابقة:

1-دراسة (**أحمد، محمد؛ إسكندر، جولي، 2024**)، **بعنوان:** "**الاقتصاد الرقمي وأثره في تعزيز النمو الاقتصادي في سورية**"، دراسة قياسية للفترة(2000-2021)، هدفت الدراسة إلى تحديد أثر التحول نحو الاقتصاد الرقمي في تعزيز النمو الاقتصادي في سورية، وتحليل أهم أسس ومؤشرات الاقتصاد الرقمي في سورية وفق مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي، واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة الإطار النظري لمفهومي الاقتصاد الرقمي والنمو

الاقتصادي وتحديد أهم المفاهيم والمؤشرات المتعلقة بها، وتم استخدام المنهج القياسي في اختبار نظريات الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: مؤشر الاقتصاد الرقمي في الوطن العربي لعام 2022 يصنف سورية في المجموعة الثالثة، وهي من الدول التي يستوجب عليها ضخ المزيد من الاستثمارات لتعظيم قدرات البنية التحتية الرقمية الخاصة بها، ومن خلال الدراسة ثبت أن قيمة مؤشر الاقتصاد الرقمي في سورية بلغت 26.06 وفقاً للأسس المختلفة، مما يعكس الأداء الضعيف في قدرات ومقومات الاقتصاد الرقمي في سورية.

2-دراسة **(ألضيفي، ميثاق، 2020) بعنوان: "دور الاقتصاد الرقمي بإدارة العلاقات الاقتصادية الحديثة"**، هدفت الدراسة إلى تحديد بعض جوانب تكوين وتطوير الاقتصاد الرقمي ودوره بإدارة العلاقات الاقتصادية الدولية ودراسة الاختلافات والمميزات الخاصة بأدائها، وتحليل أسباب ظهور الاقتصاد الرقمي وتحديد أنماط تطوره وتحديد الخطوط العريضة لاحتمالات تطويره، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: تطور الاقتصاد الرقمي له تأثير كبير على بيئة الأعمال الداخلية والخارجية وهنالك تغيرات أساسية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي تنعكس في مختلف مجالات نشاط الشركات، كما استنتجت أن تطوير التكنولوجيات الرقمية في القطاع العام للاقتصاد له أهمية كبيرة من خلال جملة من المزايا التي يتمتع بها.

4-دراسة **(Pereira, Carla, Durao, Natercia, Moreira, Fernando, Veloso, Bruno) بعنوان:**

" "The importance of digital transformation in international business

هدفت الدراسة إلى تحديد أهمية استخدام التحول الرقمي لدمج الأدوات التكنولوجية في ممارسات واستراتيجيات الأعمال الدولية، والعقبات التي تواجهها، وتقييم تأثير التحول الرقمي على الأنشطة الاقتصادية للدول والشركات والأرباح المتحصلة عن التوسع الدولي، وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: – التحول الرقمي يساعد على تطوير العلاقات الاقتصادية الدولية، ويساعد على الوصول إلى أسواق جديدة باستثمارات أقل من الطرق التقليدية.

5-دراسة **(Meidyasari, sofi)** بعنوان:

"The impact of digital economy in driving economic growth and development in Indonesia"

هدفت الدراسة إلى تحديد تأثير التحول الاقتصادي في المستقبل، والتركيز على تحليل تأثير هذا التحول على الاقتصاد في إندونيسيا، والبحث في كيفية العمل على تحسين التكنولوجيا الرقمية للإنتاجية والابتكار والوصول إلى الأسواق لمختلف القطاعات، انتهت إلى الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: –للاقتصاد الرقمي تأثير كبير على النمو الاقتصادي والتنمية الوطنية داخل إندونيسيا وخارجها، –يعد الاقتصاد الرقمي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في المستقبل.

أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

–**التشابه:** تتشابه الدراسة مع الدراسات السابقة من ناحية دراسة مفهوم التحول الرقمي والاقتصاد الرقمي، وتحديد خصائصه ومكوناته وآثاره المختلفة، مع التركيز على تأثيره في عمليات التنمية الاقتصادية.

–**الاختلاف:** تختلف هذه الدراسة عن غيرها، من ناحية دراسة تأثير التحول الرقمي على النظم الاقتصادية الدولية، كما تختلف بالقيام بدراسة مقارنة تحليلية للهند والإمارات حول مدى التطور والتحول الرقمي الحاصل في البلدين.

2-2-أبعاد التحول الرقمي:

-**الأبعاد القانونية والتنظيمية:** تتجلى الأبعاد القانونية للتحول الرقمي في خلق تحديات على الحكومات من أجل القيام بتطوير أنظمة وسن قوانين جديدة لمواكبة التحولات الرقمية خصوصاً مع ظهور مشكلات وتحديات الأمن السيبراني وصعوبات فرض الضرائب والمنافسة الرقمية وغيرها.

كما تخلق هذه التحولات أبعاد قانونية تتمثل العمل الدولي، وفي إطار التعاون لمعاجلة الأثار والتحديات الناجمة عن التحول الرقمي ويكون التعاون في إطار تبادل البيانات والمعلومات والعمل الدولي على مكافحة الجرائم والتهديدات السيبرانية الرقمية.[10]

-**الأبعاد الاقتصادية والتجارية:** الأبعاد الاقتصادية والتجارية وهي التي تم ذكرها في السابق، والتي تتعلق بظهور نماذج أعمال رقمية لم تكن موجودة في السابق وتسهيل عمليات التبادل التجاري عبر التجارة الإلكترونية وتشجيع عمليات الاستثمار في القطاع التكنولوجي، وتغيير الطرق التي تتم بها عمليات الإنتاج وتطويرها، والتأثير على سلاسل التوزيع والتوريد العالمية.

-**الأبعاد الاجتماعية للتحول الرقمي:** يتجلى البعد الاجتماعي للتحول الرقمي في خلق فرص عمل جديدة، حيث أن التحول الرقمي يفترض وجود أشخاص مؤهلين ومدربين للتعامل مع الوسائل التقنية الحديثة فمسائل تحليل البينات والبرامج وحل مشكل الخصوصية والأمن السيبراني تتطلب أشخاص فاعلين في المجال، كما تلعب التحولات بعد اجتماعي يتمثل في زيادة فرص التعليم والتدريب عن طريق اتاحة فرص التعليم عن بعد وتطوير المهارات التعليمة والتدريبية.[11]

هذه هي أهم الأبعاد التي ترتبت على التحول الرقمي ويوجد بالإضافة لها تحديات وأبعاد أخرى تتمثل بالجوانب الأخلاقية والأمنية والأبعاد التقنية والبشرية وغيرها من التغيرات التي أوجدتها هذه التحولات والتغيرات التي قلبت الهياكل الاقتصادية وغيرتها بشكل لم تشهد له مثيل في السابق.[12]

وترى الباحثة مما تقدم أن التحول الرقمي للاقتصاديات الدولية اوجد تغييرات وتأثيرات عميقة على النظم الاقتصادية الدولية، حيث أنها بما تضمنته من تقنيات رقمية حديثة وخلق أنماط جديدة للعلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية وتحديات كبيرة أيضاً، ولعل أهم ما حملته هو التجارة الإلكترونية والعقود الذكية والذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني في ظل انتشار الهجمات السيبرانية وغيرها من التحديات والتأثيرات، وإن الأبعاد التي احتوت عليها هذه التحولات تشير بشكل واضح إلى أن الاقتصاد الدولي أصبح مختلف بشكل كبير عن الاقتصاد التقليدي وبالتالي تغيير بنية وطبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية وزيادة حجمها وتعقدها كل ذلك في إطار ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ثالثاً: دراسة مقارنة بين الإمارات والهند:

1-3-المؤشرات الرقمية بين البلدين:

تعد الهند والإمارات من أهم الدول الرائدة والمتقدمة في المجال الالكتروني انطلاقاً من الاهتمام الحكومي الكبير والبالغ في هذا المجال منطلقين من مبادئ تتعلق بأن التحول الرقمي يساعد على تحقيق الأهداف التنموية المختلفة، مثل التنمية الاقتصادية التنمية الاجتماعية وغيرها من أوجه التنمية وصولاً إلى التنمية المستدامة، وفي هذه الدراسة سيتم إجراء دراسة مقارنة بين كل من الهند والإمارات للتعرف على درجة التقدم التقني ومدى الاعتماد على الاقتصاد الرقمي.

-مؤشر الجاهزية الشبكية:

يتيح المؤشر قياس درجة التطور والتقدم في مجال التكنولوجيا والمعلومات ومدى قدرة الدولة على الاعتماد على هذه المعطيات، ويترتب بشكل أساسي على مدى اهتمام هذه الدولة بتوفير الإطار الأساسي للجاهزية الشبكية، وهو عامل أساسي في تطور البلاد وتحقيق التنمية المستدامة.

ويمكن تحديد الترتيب العالمي في مؤشر الجاهزية الشبكية لكل من الهند والإمارات من عام 2015 حتى عام 2024، وفق الجدول الآتي:

الجدول (2)، يوضح ترتيب الإمارات والهند في مؤشر الجاهزية الشبكية، من إعداد الباحثة

العام	الإمارات	الهند
2015	المرتبة 23 عالمياً	المرتبة 89 عالمياً
2016	المرتبة 26 عالمياً	المرتبة 91 عالمياً
2017	المرتبة 26 عالمياً	المرتبة 66 عالمياُ
2018	المرتبة 27 عالمياً	المرتبة 73 عالمياً
2019	المرتبة 26 عالمياً	المرتبة 76 عالمياً
2020	المرتبة 25 عالمياً	المرتبة 73 عالمياً
2021	المرتبة 23 عالمياً	المرتبة 67 عالمياً
2022	المرتبة 26 عالمياً	المرتبة 61 عالمياً
2023	المرتبة 26 عالمياً	المرتبة 60 عالمياً
2024	المرتبة 28 عالمياً	المرتبة 49 عالمياً

يوضح الجدول أنه في عام 2015 تقع الإمارات في مرتبة متقدمة عالمياً، ورائدة عربياً وذلك بسبب سياسات الحكومة الإماراتية التي تتميز بدعمها الواضح للتحول الرقمي، بينما تقع الهند في مرتبة متأخرة عالمياً، ويعود السبب في ذلك إلى ضعف البنية التحتية في الهند والوضع الاقتصادي الضعيف [13]، بينما في عام 2016 تراجع ترتيب الإمارات عالمياً بشكل طفيف، وعلى الرغم من ذلك بقيت متقدمة عالمياً وفي المرتبة الأولى عربياً، وفي نفس العام شهدت الهند تراجع في المؤشر العالمي كنتيجة للأسباب سابقة الذكر. [14]

وفي عام 2017 و2018 و2019 حافظت الإمارات على مرتبتها العالمية بشكل تقريبي خلال السنوات الثلاثة مع تراجع ملحوظ عن عام 2015، بينما الهند في عام 2017 تقدمت مرتبتها العالمية بشكل كبير حيث صعدت 23 مرتبة في عام واحد وذلك بسبب تطوير القطاعات الرقمية في البلاد [15]، وتبني مبادرات داعمة للتحول الرقمي، وفي العام 2018 و2019 تراجعت الهند من 66 إلى 73 وإلى 76 على التوالي لأسباب مرتبطة بتقدم الدول بوتيرة أسرع منها [16]، والإمارات في عام 2020 تقدمت في الترتيب العالمي حوالي درجة عن عام 2019، حيث أظهرت مدى جاهزيتها وقدرتها العالية على مواجهة التحديات الرقمية خلال فترة جائحة كوفيد 19، بينما الهند في عام 2020 تراجعت مرتبتها بنسبة بسيطة عن العام السابق للأسباب ذكرها [17]، وفي عام 2021 تميزت الإمارات بحصولها على أفضل ترتيب عالمي لها وفق هذا المؤشر بفترته الحالية، حيث جاءت في المرتبة 23 عالمياً بسبب سياسات الحكومة وتبني تقنيات الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين، ومن ذلك ما أطلقته دبي بمبادرة تعرف بدبي بلوك تشين استراتيجية 2020 والتي طبقت في عام 2021، أما الهند في عام 2021 فتقدمت بشكل طفيف عن العام السابق بحكم تطور واقعها التقني [18]، وفي عام 2022 تراجعت الإمارات عن العام السابق مع الحفاظ على تقدمها العالمي والعربي،

بينما الهند تقدمت الترتيب بواقع 6 درجات وهذا ما يعكس مدى التطور والاهتمام التقني [19]، وفي عام 2023 حافظت الإمارات على ذات ترتيب العام السابق، بينما الهند تقدمت بشكل بسيط عن العام السابق [20] ، وفي عام 2024 حلت الإمارات في المرتبة 28 متراجعة قليلاً عن العام السابق، بينما شهدت الهند تقدم ملحوظ في الترتيب وحلت 49 عالمياً. [21]

-مؤشر الحكومة الالكترونية:

هذا المؤشر يعتمد بشكل كبير على جودة الخدمات الحكومية المقدمة عبر الإنترنت ومدى إمكانية وصولها إلى جميع الأفراد والمواطنين داخل الدولة ومدى الاستفادة منها داخل الشركات والمباني الحكومية.، فهو يقيس التطور في ثلاث معطيات الخدمات الإلكترونية، البنية التحتية للاتصالات، رأس المال البشري، ويمكن تحديد ترتيب الهند والإمارات في هذا المؤشر وفق الجدول الآتي:

الجدول (3) يوضح ترتيب الإمارات والهند العالمي في مؤشر الحكومة الالكترونية، من إعداد الباحثة.

العام	الإمارات	الهند
2016	المرتبة 29 عالمياً	المرتبة 107 عالمياً
2018	المرتبة 21 عالمياً	المرتبة 96 عالمياً
2020	المرتبة 21 عالمياً	المرتبة 100 عالمياً
2022	المرتبة 13 عالمياً	المرتبة 105 عالمياً
2024	المرتبة 11 عالمياً	المرتبة 97 عالمياً

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن المقارنة تمت من عام 2016، وذلك بسبب كون تقارير الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية تصدر كل عامين، وعليه يمكن إجراء المقارنة وتحليليها بين الهند والإمارات على النحو التالي، يظهر الجدول ووفق تقارير الأمم المتحدة أن الإمارات حققت تقدم وتطور وبشكل ثابت خلال الأعوام المذكورة في الجدول، حيث انتقلت من المركز 29 عالمياً في عام 2016 [22]، إلى المركز 11 في عام 2024، بتطور ثابت خلال السنوات فجاء الترتيب العالمي 21 في عام 2018 [23]، وحافظت الإمارات على ذلك الترتيب في عام 2020 وفق تقرير الأمم المتحدة [24]، لتحقق الإمارات قفزة نوعية في عام 2022 لتحتل المرتبة 13 عالمياً في مؤشر الحكومة الالكترونية [25]، وصولاً إلى المركز 11 عالمياُ عام 2024 [26] ،وعليه تصنف الإمارات ضمن في فئة المؤشر العالي لتنمية الحكومة الإلكترونية، وفي المعطيات الأساسية للمؤشر تظهر التقارير أن الإمارات جاءت في المرتبة الأولى عالمياً في مؤشر البنية التحتية للاتصالات وفق تقرير عام 2024، أما على مستوى الخدمات الإلكترونية أيضاً حصلت على المرتبة الأولى عالمياً في العديد من المؤشرات الفرعية المتعلقة بالخدمات الإلكترونية.

بينما الهند شهدت تقلبات في المؤشر حيث تحسنت مرتبتها العالمية من 107 عام 2016 [22] إلى نسبة 97 في عام 2024 [26]، مع وجود اختلال في الترتيب خلال السنوات فحلت في عام 2018 بمرتبة 96 وهي أعلى مرتبة وفق الجدول الحالي [23]، لتنخفض المرتبة في عام 2020 إلى 100 عالمياً [24]، لتستمر في الانخفاض عام 2022 إلى مرتبة 105 كأقل نسبة في الجدول [25]، وعلى الرغم من ذلك نجد أن الهند تحظى بنقاط قوة تتمثل بتسجيل درجة عالية في مؤشر الخدمات الحكومية الرقمية، وتحسن واضح في البنية التحتية الرقمية بحكم استخدام الجيل الرابع من الاتصالات، ونجاح مبادرتها Digital India، وزيادة الاهتمام الحكومي.

-مؤشر الذكاء الاصطناعي:

هذا المؤشر يساعد على قياس مدى جاهزية الحكومات في تبني الذكاء الاصطناعي ومدى قدرتها على تقديم الخدمات العامة من خلاله، ويمكن المقارنة بين الهند والامارات في مؤشر جاهزية الذكاء الاصطناعي من خلال الجدول الآتي:

الجدول (4) يوضح مؤشر جاهزية الذكاء الاصطناعي في الهند والامارات، من إعداد الباحثة

العام	الإمارات	الهند
2016/2015	غير متوفر كون المؤشر لم يصدر في هذين العامين	غير متوفر كون المؤشر لم يصدر في هذين العامين
2017	المرتبة 24 عالمياً	المرتبة 54 عالمياً
2018	المرتبة 22 عالمياً	المرتبة 48 عالمياً
2019	المرتبة 20 عالمياً	المرتبة 44 عالمياً
2020	المرتبة 19 عالمياً	المرتبة 43 عالمياً
2021	المرتبة 22 عالمياً	المرتبة 49 عالمياً
2022	المرتبة 24 عالمياً	المرتبة 39 عالمياً
2023	المرتبة 18 عالمياً	المرتبة 31 عالمياً
2024	المرتبة 17 عالمياً	المرتبة 29 عالمياً

من خلال الجدول يتضح أنه مؤشر جاهزية الذكاء الاصطناعي صدر في عام 2017 وعليه ليس هنالك بيانات وأرقام حول هذا المؤشر في عام 2015 و2016، ويمكن التحليل وفق الآتي:

بالنسبة للإمارات في عام 2017 وعام 2018 ظهرت بمرتبة متقدمة عالمياً، وذلك يعود بشكل رئيسي إلى الاهتمام الحكومي الاماراتي الكبير، ففي عام 2017 وضعت الامارات استراتيجية الامارات للذكاء الاصطناعي عام 2031، وعينت وزير للذكاء الاصطناعي، واستمرت على نهجها الداعم عام 2018 وهذا ما يوضح مركزها المتقدم، وخلال عامي 2019و2020 [27]، تقدمت الإمارات الترتيب العالمي وفق ما هو موضح في الجدول، وعلى الرغم من التحدي الذي ظهر خلال هذه الفترة متمثلاً بفيروس كوفيد 19، إلا أن الامارات أثبتت مدى قوتها ومتانة بنيتها التحتية الرقمية للحفاظ على هذا الترتيب العالي في مؤشر الذكاء الاصطناعي، ويتضح ذلك من خلال تبني مشاريع كبيرة مثل إنشاء جامعة محمد بن زايد للذكاء الاصطناعي، وتعميق ثقافة الذكاء الاصطناعي، وفي الفترة الممتدة من عام 2021 حتى عام 2024 شهدت قفزات نوعية ومتسارعة في الترتيب العالمي وفق المؤشر، فتدرجت كما هو موضح في الجدول من 22 عالمياً عام 2021 [28]، حتى 17 عالمياً في عام 2024 [29]، وبهذه الفترة رسخت الامارات مكانتها العالمية في هذا المؤشر كواحدة من أهم الدول، وكل ذلك بحكم تفوقها التقني والاعتماد على تطبيق أحدث مخرجات التحول الرقمي وجود كل ما يلزم لتطبيق الذكاء الاصطناعي، وتشير المعطيات إلى أن الامارات في المستقبل ستكون ضمن أفضل 10 دول في العالم في هذا المؤشر.

أما الهند في عام 2017 وعام 2018 جاءت بمراتب بعيدة عن الإمارات كما هو موضح في الجدول، ويعود السبب في ذلك إلى تركيز الهند الكبير على تطوير البنية التحتية الرقمية، وتهيئة البيئة الملائمة للذكاء الاصطناعي [27] ، وفي عام 2019 وعام 2020 تقدمت الهند في المؤشر وبشكل متدرج من مرتبة 49 عام 2019 إلى مرتبة 43 عام 2020، وكان ذلك بشكل أساسي مرتبط بفايروس كوفيد19، وتوجه الحكومة الهندية إلى إدخال الذكاء الاصطناعي في

قطاعات مختلفة مثل قطاع التعليم والصحة والصناعة والزراعة وغيرها، وبرز أيضاً وجود قوى بشرية برمجية عالية في الهند، مما طور ترتيب الهند في المؤشر [28] ، في الفترة من عام 2021 حتى عام 2024 تقدمت الهند الترتيب العالمي بشكل واضح وملموس، حيث وصلت إلى المرتبة 29 عالمياً وفق المؤشر، ويعود السبب في ذلك إلى زيادة الاستثمار الحكومي الهندي في المجال، وزيادة عدد مستخدمي الذكاء الاصطناعي وفي المجالات كافة، وزيادة عدد المبرمجين والمختصين في الذكاء الاصطناعي. [29]

2-3-تأثير التحول الرقمي على التجارة والاستثمار في كل من البلدين:

شهدت الهند والإمارات العربية تقدم وتحول كبير، وهذا التحول الكبير انعكس بشكل مباشر على قطاعي التجارة والاستثمار، فعملت على تغيير هيكلية هذه القطاعات وتطويرها بالاستفادة من المخرجات الرقمية، وكل ذلك باستخدام مكوناته ووسائله، مثل الذكاء الاصطناعي وانترنت الأشياء والبلوك تشين والحوسبة السحابية وغيرها، وسيتم دراسة أهم تأثيرات التحول الرقمي على التجارة والاستثمار في البلدين.

- الهند: عملت الهند بشكل اساسي على الاستفادة من واقع التحول الرقمي فطرحت الحكومة الهندية مجموعة كبيرة من المبادرات مثل اطلاق فكرة ومبادرة حول التحول الرقمي مثل: الهند الناشئة، وكل هذه المخرجات الرقمية وضعت بشكل أساسي لتعزيز واقع التحول الرقمي ودمجه في العملية الاقتصادية من أجل تمكين المواطنين من حسن استخدام المخرجات الرقمية، وأمام هذا الواقع تطورت الهند بشكل كبير في التحول الرقمي وانعكس ذلك بشكل كبير على تجارتها الالكترونية وعلى الاستثمارات.

فيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية: أدى الاستثمار الرقمي إلى تطوير القطاع خلال العقد الماضي بشكل كبير وذلك بفعل انتشار الهواتف الذكية وانتشار الانترنت والخطوات الحكومية الكبيرة التي اتخذتها في ذلك الصدد، ففي سنة 2023 قدرت قيمة سوق التجارة الإلكترونية الهندية حوالي 75 مليار دولار أمريكي –وهذا رقم كبير– ومن المتوقع وصول هذا الرقم إلى 188 مليار دولار امريكي عام 2026، وبزيادة لا تقل عن 14% حتى عام 2028، هذا النمو السريع كان بفضل تطوير البنية التحتية الرقمية وزيادة الطلب على الخدمات الرقمية، وأما عن عدد المستخدمين الناشطين للتجارة الإلكترونية تطور من 50 مليون في عام 2017 إلى 300 مليون عام 2022 الأمر الذي يعبر عن مدى التطور الهندي في هذا المجال والرغبة في التسوق عبر الإنترنت وتطوير هذا القطاع.[30]

كما تحسنت التجارة الهندية بفعل الرقمنة، فأصبحت المعاملات التجارية تتم بشكل سريع وسلس وأكثر كفاءة، ووفقاً للتقارير الصادرة عن وزاره التجارة والصناعة الهندية عام 2023، ساهمت الرقمنة بشكل كبير في تخفيف الوقت المرتبط بعمليات التجارة سواء الداخلية والخارجية إلى 30%، وساعدت على زيادة القدرة التنافسية الهندية في الأسواق العالمية، وزادت من معدلات الصادرات الهندية، وعلى مستوى التجارة الدولية أثرت الرقمنة بشكل كبير في تحسين هذه التجارة، حيث أنه ووفقاً للتقارير الصادرة عام 2023 عن مركز التجارة الدولية زادت صادرات الهند بنسبة 22% بعد تبني المبادرات الرقمية، الأمر الذي ساعد على إبراز مكانتها الأساسية في الأسواق العالمية وزيادة قدرتها التنافسية.

أما عن تأثير التحول الرقمي في الهند على قطاع الاستثمار، سهل التوسع في عمليات الاستثمار الهندية ودفع المستثمرين الأفراد والشركات إلى الانخراط في الاستثمار بالبلاد وكل ذلك بفعل انتشار المنصات الرقمية للتداول عبر الانترنت وغيرها من الاستثمارات، والتي فتحت المجال للاستثمار في الأسواق المالية، وشهدت هذه القطاعات مثل قطاع الأسواق المالية وخدمات الاستثمار نمو هائل وكبير، حيث زادت حسابات التداول الالكتروني والاستثمار في القطاعات المختلفة في البلاد بأكثر من ثلاثة أضعاف عما كانت عليه في السابق، حيث وصلت الى 11 كرور روبية

في يناير عام 2023، وفي الفترة من 2020 حتى 2023 تضاعفت إجمالي حيازات المستثمرين الأفراد من الأصول والأوراق المالية والاستثمار في غيرها من المجالات ليصل إلى ما يقدر ب100 تريليون روبية في عام 2020، وأمام هذه الأرقام زادت إمكانية وصول المستثمرين إلى الأسواق واتاحة الفرصة للاستثمار، وبحسب الأرقام الصادرة عن البورصة الوطنية للأوراق المالية في الهند، مثل المستثمرون 45% من اجمالي مبيعاتها في الفترة الممتدة من عام 2020 إلى عام 2021، بزيادة كبيرة عن العام السابق، وهكذا كان للتحول الرقمي في الهند تأثير كبير من خلال تقليل تكاليف الاستثمار وتحقيق شفافية أكبر في فتح الباب للاستثمارات الهندية.[31]

•**الإمارات:** في الإمارات العربية المتحدة ازداد الاهتمام بالتجارة الالكترونية وازداد حجم التجارة الإلكترونية بناء على التحول الرقمي منذ عام 2019، وهذا يعود بشكل أساسي إلى ما خلفته تداعيات الكورونا من جهة، وإلى زيادة الاهتمام الحكومي بقطاع التجارة الالكترونية، الذي يعكس تطور الواقع الرقمي في البلاد وازدياد سعة الشبكة المحلية وتوفر خدمات الانترنت المحمول بصفة مجانية لجميع المواطنين واستحواذ الأفراد الإماراتيون على هواتف ذكية الأمر الذي شجع على تطور هذا القطاع، وقد بلغ حجم التجارة الالكترونية من 5.1 مليار دولار في عام 2015ليقفز الى 19.8 مليار دولار نهاية سنة 2020 الأمر الذي يعكس مدى التقدم الحاصل في الإمارات في هذا القطاع، ومن المتوقع في السنوات اللاحقة وبناء على تبني الإمارات لخطة عام 2021 أن يتطور قطاع التجارة الالكترونية إلى نسب كبيره جداً مع حلول عام 2030.[32]

ووفقاً لتقرير التحول الرقمي الحكومي في الإمارات، تم إنجاز عدد من المعاملات والوكالات التجارية بلغ 5.6، وتم تجديد 745 قيد ووكالة تجارية وكل ذلك وفق الطريق الرقمية.[33]

–تأثير التحول الرقمي على الاستثمار في الإمارات: ساعد التحول الرقمي بشكل كبير على تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر، فالبنية التحتية الرقمية ساعدت بشكل كبير على جذب الاستثمارات الأجنبية، فالإمارات تهدف إلى رفع درجة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى 240 مليار درهم إمارتي في حلول عام 2031، كما ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات إلى زيادة نسب الاستثمار في الاقتصاد الرقمي وكل ذلك انعكس على الناتج المحلي الإجمالي، وتشير التوقعات الحكومية في الإمارات إلى أن إيرادات التكنولوجيا في الإمارات ستتقدم بشكل ملحوظ من عام 2025 إلى عام 2029 مع نمو سنوي يبلغ 6.24%، ونجد مما سبق أن التحول الرقمي أثر بشكل كبير على الاستثمار من خلال زيادة نصيب الاستثمار أو من خلال توفير مجالات جديدة للاستثمار، وكل ذلك يرتبط بالمبادرات الحكومية الإماراتية مثل استراتيجية الحكومة الرقمية لعام 2025.[34]

تجد الباحثة من خلال السابق أن التحول الرقمي كان له دور وتأثير كبير على كل من الهند والإمارات، وانعكس بشكل واضح على البلدين وخصوصاً في المجال الاقتصادي، ونرى أن كل من الهند والإمارات هما من الدول النامية بشكل متقدم في مجال الرقمنة، حيث أن المؤشرات التي سبق عرضها توضح مدى تقدم البلدين في هذا المجال، وخصوصاً مع الدعم الحكومي المقدم، ولكن ومع هذه التطورات الكبير تبقى هنالك جملة من التحديات المرتبطة بكل بلد.

رابعاً: الإطار العملي واختبار الفرضيات:

عملت الباحثة على إجراء تحليل إحصائي شامل للبيانات المجموعة من التقارير الدولية المذكورة، باستخدام برنامج SPSS لمعالجة المتغيرات واختبار الفرضيات. وقد تم تنظيم البيانات في قاعدتي بيانات رئيسيتين: الأولى تتعلق بمؤشرات التحول الرقمي (مؤشر الجاهزية الشبكية NRI، مؤشر الحكومة الإلكترونية EGov، ومؤشر جاهزية الذكاء الاصطناعي AI)، والثانية بالمؤشرات الاقتصادية (التجارة الإلكترونية EComm والاستثمار الأجنبي المباشر FDI).

1-4-الإحصائيات الوصفية:

تشير هذه الإحصاءات إلى اتجاه تصاعدي في المؤشرات الاقتصادية لكلا الدولتين، مع تباين أكبر في الهند (انحراف معياري أعلى في التجارة الالكترونية والاستثمارات الأجنبية المباشرة)، مما يعكس نمواً اقتصادياً سريعاً مدفوعاً بالتحول الرقمي، أما مؤشرات التحول الرقمي، فتظهر تحسناً ملحوظاً (انخفاض في الترتيبات العالمية، حيث يعني الرقم الأقل أداءً أفضل) في الإمارات مقارنة بالهند.

-الإحصائيات الوصفية لمؤشرات التحول الرقمي:

الجدول (5)، من إعداد الباحثة تبعاً لمخرجات SPSS

المتغير	N	المتوسط	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأقصى
NRI (الإمارات)	10	25.60	1.58	23.00	28.00
NRI (الهند)	10	70.50	12.91	49.00	91.00
EGov (الإمارات)	5	19.00	7.21	11.00	29.00
EGov (الهند)	5	101.00	4.85	96.00	107.00
AI (الإمارات)	8	20.75	2.66	17.00	24.00
AI (الهند)	8	42.13	8.72	29.00	54.00

1. مؤشر الجاهزية الشبكية (NRI):

في الإمارات، يبلغ المتوسط 25.60 (انحراف معياري = 1.58)، مما يعكس أداءً مستقراً ومتقدماً يدل على بلوغ مرحلة النضج الرقمي. أما في الهند، فالمتوسط 70.50 (انحراف معياري = 12.91)، مما يشير إلى تطور ديناميكي غير متجانس يعكس مرحلة تحول رقمي متسارع مع تحديات في الاستقرار.

2. مؤشر الحكومة الإلكترونية (EGov):

الإمارات تسجل متوسطاً 19.00 (انحراف معياري = 7.21)، مما يبرز تفوقاً في تقديم الخدمات الحكومية الرقمية وبنية تحتية إلكترونية متطورة. في الهند، المتوسط 101.00 (انحراف معياري = 4.85)، مما يشير إلى حاجة مستمرة لتعزيز التطوير في هذا المجال مع تباين محدود.

3. مؤشر الذكاء الاصطناعي (AI):

متوسط الإمارات 20.75 (انحراف معياري = 2.66) يعكس تبنياً متقدماً ومستقراً للتقنيات الذكية. في الهند، المتوسط 42.13 (انحراف معياري = 8.72)، مما يدل على جهود متنامية مع فجوات تنفيذية ملحوظة.

-الإحصائيات الوصفية للمؤشرات الاقتصادية:

الجدول (6)، من إعداد الباحثة تبعاً لمخرجات SPSS

المتغير	N	المتوسط	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأقصى
EComm (الإمارات، مليار دولار)	10	19.36	12.00	5.10	39.50

EComm (الهند، مليار دولار)	10	73.30	41.60	20.00	150.00
FDI (الإمارات، مليار دولار)	10	15.85	4.13	10.50	22.50
FDI (الهند، مليار دولار)	10	47.54	10.22	34.00	65.20

1. التجارة الإلكترونية (EComm):

في الإمارات، متوسط 19.36 مليار دولار أمريكي (انحراف معياري = 12.00) يعكس سوقاً رقمية ناضجة ومنظمة مع نمو مضطرد، في الهند، متوسط 73.30 مليار دولار (انحراف معياري = 41.60) يشير إلى سوق سريع النمو ذي طابع ديناميكي وتقلبات عالية.

2. الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI):

متوسط الإمارات 15.85 مليار دولار (انحراف معياري = 4.13) يدل على بيئة جاذبة ومستقرة للاستثمار، في الهند، متوسط 47.54 مليار دولار (انحراف معياري = 10.22) يعكس جاذبية استثمارية عالية مع حساسية أكبر للعوامل الخارجية.

2-4-اختبار فرضيات البحث:

1-اختبار الفرضية الأولى: تأثير التحول الرقمي على بنية الإدارة الاقتصادية الدولية:

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام معاملات الارتباط بيرسون (مع تفسير الارتباطات السلبية كإيجابية بناءً على الطبيعة الترتيبية) ونماذج الانحدار الخطي البسيط.

- الفرضية الصفرية :(H□) لا يوجد تأثير معنوي لمؤشرات التحول الرقمي على المؤشرات الاقتصادية.
- الفرضية البديلة :(H□) يوجد تأثير معنوي.

ويمكن تحديد معاملات الارتباط بيرسون بين مؤشرات التحول الرقمي والمؤشرات الاقتصادية وفق الجدول الآتي:

الجدول (7)، من إعداد الباحثة تبعاً لمخرجاتSPSS

الدولة	NRI ~ EComm (r, p)	NRI ~ FDI (r, p)	EGov ~ EComm (r, p)	EGov ~ FDI (r, p)	AI ~ EComm (r, p)	AI ~ FDI (r, p)
الإمارات	0.348, 0.324	0.367, 0.298	-0.943, 0.016*	-0.958, 0.010*	-0.576, 0.135	-0.602, 0.114
الهند	-0.886, 0.001**	-0.903, 0.000**	-0.403, 0.501	-0.373, 0.537	-0.929, 0.001**	-0.929, 0.001**

-التحليل الارتباطي:

- في الإمارات: تظهر علاقة ارتباطية قوية ودالة إحصائياً بين EGov و0.943− = r) EComm، (0.016 = p و0.958− = r) FDI، (0.010 = p، مما يشير إلى أن التطور في الخدمات الحكومية الرقمية يمثل محركاً أساسياً

للتحول الاقتصادي (رفض H□ وقبول H□ لهذه العلاقات). أما العلاقات الأخرى (مثل NRI وAI) فغير دالة ($p > 0.05$)، مما يعني عدم رفض H□.

- في الهند: تبرز علاقات ارتباطية قوية ودالة بين NRI وAI مع المؤشرات الاقتصادية (قيم $p \leq 0.001$)، مما يؤكد أهمية البنية التحتية الرقمية والتقنيات المتقدمة في دفع النمو الاقتصادي (رفض H□ وقبول H□). العلاقة مع EGov غير دالة ($p > 0.05$)، مما يعني عدم رفض H□.

وملخص نماذج الانحدار الخطي البسيط تتوضح وفق الآتي:

الجدول (6)، من إعداد الباحثة تبعاً لمخرجاتSPSS

النموذج	R^2	F-statistic	p-value	معامل المنحدر (β)	p(β)
الإمارات(EComm ~ NRI)	0.121	1.104	0.324	2.649	0.324
الهند (FDI ~ AI)	0.864	38.000	0.001	−0.941	0.001
الهند (EComm ~ NRI)	0.785	(محسوب من الارتباط)	0.001	−2.860	0.001

-تحليل الانحدار:

- نموذج FDI ~ AI في الهند: يفسر 86.4% من التباين ($R^2 = 0.864$، $F = 38.000$، $p = 0.001$)، مما يؤكد الدور المحوري للذكاء الاصطناعي في جذب الاستثمار (رفض H□ وقبول H□).

- نموذج NRI ~ EComm في الهند: يفسر 78.5% من التباين ($R^2 = 0.785$، $p = 0.001$)، مشيراً إلى أثر الجاهزية الشبكية في تعزيز التجارة الرقمية (رفض H□ وقبول H□).

- النموذج في الإمارات (EComm ~ NRI) غير دال ($p = 0.324$)، مما يعني عدم رفض H□.

2-اختبار الفرضية الثانية: الاختلاف بين نموذجي التحول الرقمي في الإمارات والهند:

تم استخدام اختبار t لعينتين مستقلتين لمقارنة المتوسطات. الفرضية الصفرية :(H□) لا يوجد فرق معنوي بين المتوسطات. أما الفرضية البديلة :(H□) يوجد فرق معنوي.

-نتائج اختبار t للاختلاف بين الدولتين:

الجدول (9)، من إعداد الباحثة تبعاً لمخرجاتSPSS

المؤشر	t-statistic	p-value	المتوسط (الإمارات)	المتوسط (الهند)
NRI	-10.915	<0.001	25.60	70.50
EGOV	-21.102	<0.001	19.00	101.00
AL	-6.628	<0.001	20.75	42.13

تدعم النتائج الفرضية بشكل كامل ($p < 0.001$ لجميع المؤشرات)، مما يشير إلى تباين جوهري في نموذج التحول الرقمي، مرتبط بدرجة التقدم التكنولوجي والظروف الاقتصادية. تظهر الإمارات أداءً أفضل (متوسطات أقل)، بينما تعكس الهند تبايناً أكبر بسبب التحديات النامية.

3-اختبار الفرضية الثالثة: العلاقة بين التحول الرقمي وزيادة التجارة الإلكترونية والاستثمار الأجنبي:

تم الاعتماد على الارتباطات والانحدار المذكورين أعلاه، والنتائج تدعم الفرضية، خاصة في الهند حيث الارتباطات القوية مع NRI وAI ($r = -0.886$ إلى -0.929، $p < 0.01$)، ونماذج انحدار تفسر 78.5% إلى 86.4% من التباين. في الإمارات، الدعم أقوى مع EGov ($r = -0.943$ إلى -0.958، $p < 0.05$)، مما يؤكد العلاقة الإيجابية بين التحول الرقمي وزيادة EComm (التي تشمل المدفوعات الرقمية) وFDI في القطاعات المالية واللوجستية.

ترى الباحثة في ضوء التحليل الإحصائي الدقيق، أن النتائج تدعم قبول الفرضيات الثلاث المطروحة بشكل عام، مع تباين في قوة الدليل بين الدولتين المقارنتين، تحديداً أظهرت معاملات الارتباط بيرسون والنماذج الانحدارية الخطية وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين مؤشرات التحول الرقمي (مثل NRI، EGov، وAI) والمؤشرات الاقتصادية (EComm وFDI)، حيث كانت هذه العلاقة أقوى وأكثر دلالة في الهند (مع قيم R^2 تصل إلى 0.864، $p < 0.001$)، مما يعكس تأثيراً أكبر للتحول الرقمي في الدول النامية على تبدل بنية الإدارة الاقتصادية الدولية، خاصة في مجالات التجارة الإلكترونية والاستثمار الأجنبي.

أما في الإمارات، فقد برزت الروابط القوية مع مؤشر الحكومة الإلكترونية ($r = -0.943$ إلى -0.958، $p < 0.05$)، مما يؤكد دورها كدولة متقدمة في تحقيق تحول رقمي أكثر كفاءة واستقراراً،

كما أكد اختبار t للعينتين المستقلتين ($p < 0.001$) وجود تباين جوهري في نماذج التحول الرقمي، مرتبطاً بدرجة التقدم التكنولوجي والظروف الاقتصادية المحلية.

النتائج والمناقشة:

النتائج:

1-أثبتت الدراسة أن التحول الرقمي له دور في التأثير على عمليات الإدارة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الدولي، ويظهر ذلك من خلال دوره في الإمارات باستخدامه كأداة للتكامل الاقتصادي الدولي، ويتضح ذلك في الهند من خلال استخدام التحول الرقمي كقوة داخلية دافعة، وخلق سوق رقمي ضخم داخل البلاد.

2-تظهر الدراسة قدرة التحول الرقمي على إعادة هيكلية التجارة الخارجية وتعزيز التجارة الإلكترونية، ففي الهند ساعد التحول الرقمي في إطار التجارة الإلكترونية على خفض تكاليف الإنتاج وزيادة سرعة التبادل التجاري، وفي الإمارات عززت من نظام المدفوعات الرقمية وزادت من نسبتها.

3-أوضحت الدراسة أن التحول الرقمي أثر بشكل إيجابي على الاستثمار الأجنبي، ففي الإمارات زاد التحول الرقمي من الاستثمار في مسائل الاستثمار في المنصات التكنلوجية المختلفة، وفي الهند زاد الاستثمار في قطاع البرمجيات وخدمات وتكنلوجيا المعلومات، وتوظيف الموطنين في القطاع الرقمي.

الاستنتاجات و التوصيات:

1-يجب على الحكومات والمنظمات الدولية العمل على وضع الخطط والاستراتيجيات حول التحول الرقمي وتحقيق التعاون والتنسيق لاستخدام هذه التحول في سبيل تحقيق الأهداف التنموية الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، والعمل على مكافحة التحديات المتمثلة بالخطر السيبراني ومشاكل الخصوصية.

2-يجب على صناع السياسية في مختلف دول العالم النامية العمل على السعي للاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال الاقتصاد الرقمي، ويجب على الحكومات تعزيز وعي المواطنين حول الاستخدام الواعي والمناسب لهذه المكونات الرقمية، من أجل النهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي، وطرح السلبية.

3-يجب على الباحثين والدارسين التوسع في الأبحاث والدراسات حول موضوع التحول الرقمي، لما له من آثار وتداعيات إيجابية وسلبية على العلاقات الاقتصادية الدولية، ولكون العالم مقبل على مرحلة تكون فيها الكلمة للتحول الرقمي.

References:

[1] O.Female, Q.Dunya. "The transition to the digital economy as an effective mechanism for improving the performance of public banking institutions", Master's thesis, Department of Economics, Faculty of Economics, Business and Management Sciences, University of May 8, 1945, Guelma, in Arabic, p.8, 2021.

[2] F.Amani. "The Concept of the Digital Economy", *National Social Journal*, in Arabic, Vol. 54, Issue. 3, p.166, 2017.

[3] H.Mohammed. "The Digital Economy (Its Advantages, Challenges, and Applications)", *Ruh al-Qanoon Journal*, Issue 85, Faculty of Law, Tanta University, Algeria, in Arabic, p.8-9,2019.

[4] Al. Mujahid. "Artificial Intelligence", *Publisher: Modern Specialized University*, 1st Edition, Yemen, in Arabic, p.124, (2024).

[5] Al.Amal. "The Internet of Things and Business Organizations", *The International Islamic University of Science and Education*, in Arabic, p.1-2, 2023.

[6] A.Jihan. "The Impact of Big Data Analysis on Financial and Operational Performance in Business Organizations (An Applied Study)", *Journal of Financial and Commercial Research*, in Arabic, Vol. 21, Issue 2, p.158, 2020.

[7] A.Marzouk. "Blockchain Technology and Its Economic Applications", *Middle East Journal of Humanities and Cultural Sciences*, in Arabic, Vol.1, Issue 5, p.305-306, 2021.

[8] A.Donovan. "Everything You Need to Know About the Upcoming 5G Revolution", *Noon Post Magazine*, in Arabic, p.4-5, 2020.

[9] M,Bouatli; L.Sami. "The Reality of Digital Platforms and Their Impact on Sustainable Development in Algeria: A Field and Quantitative Study", *Al-Mudabbir Magazine*, Volume 9, Special Issue,p.36-37, in Arabic, 2022.

[10] B.Ali. "Legal Protection for Keeping Up with Technology and Digital Transformation", *International Journal of Publishing Scientific Studies*, p.322, in Arabic, Vol. 15, Issue 3, 2022.

[11] A.Nasma. "The Social Dimensions of Digital Transformation in Egyptian Society", *Journal of the Faculty of Arts*, Helwan University, in Arabic, Issue 60, p.753, Publication date: n.d.

[12] S.Ben Qara, I.Zighem. "Digital Transformation at the University of May 8, 1945, Guelma, as a Strategic Option to Ensure the Quality of University Administration - A Case

Study of the Faculty of Humanities and Social Sciences", Department of Management Sciences, Faculty of Economics, Business, and Management Sciences, University of May 8, Guelma, Algeria, in Arabic, p.11, 2023.
[13] "The Global information Technology", Insight report, *World economic forum, The business school for the world, Johnson cornell university*, 2015, p.7
[14] "The Global information Technology", Insight report, *World economic forum, The business school for the world, Johnson cornell university*, 2016, p.p.16-20
[15] "The Global Risks Report", Insight report, *World economic forum, The business school for the world, Johnson cornell university*, 2017, p.19
[16] D. Soumitra, L. Bruno. "The Network Readiness Index 2019,Towards a future-ready society", Insight report, *World information technology and services alliance, portulans*, 2019, p.p. 23-24
[17] D. Soumitra, L. Bruno. "The Network Readiness Index 2020,Towards a future-ready society", Insight report, *World information technology and services alliance, portulans*, 2020, p.p. 31-35
[18] D. Soumitra, L. Bruno. "The Network Readiness Index 2021,Towards a future-ready society", Insight report, *World information technology and services alliance, portulans*, 2021, p.p. 36-39
[19] "The Network Readiness Index 2022,Towards a future-ready society", Insight report, *World information technology and services alliance, portulans*, 2022, p.p. 12-13
[20] Dutta, Soumitra, Lanvin, Bruno. "The Network Readiness Index 2023,Towards a future-ready society", Insight report, *World information technology and services alliance, portulans*, 2023, p.p. 46-49
[21] D. Soumitra, L. Bruno. "The Network Readiness Index 2024,Towards a future-ready society", Insight report, *World information technology and services alliance, portulans*, 2024, p.p. 40-43
[22] United nations e-government survey 2016, "E-government in support of sustainable development, department of economic and social affairs", *United nations, new York*, 2016, p.p. 163-164
[23] United nations e-government survey 2018, "Gearing e-government to support transformation towards sustainable and resilient societies, department of economic and social affairs", *United nations, new York*, 2018, p.p. 232-237
[24] United nations e-government survey 2020, "Digital government in the decade of action for sustainable development, department of economic and social affairs", *United nations, new York*, 2020, p.p. 268-272
[25] United nations e-government survey 2022, "The future of digital government, department of economic and social affairs", *United nations, new York*, 2022, p.p. 268-271
[26] United nations e-government survey 2024, "Accelerating digital transformation for sustainable development", *United nations, new York*, 2024, p.p. 171-178
[27] "Government artificial intelligence readiness Index", *oxford insights, Canada*, 2019, p.32
[28] "Government al readiness Index", *oxford insights, Canada*, 2021, p.p.61-63
[29] "Government al readiness Index", *oxford insights, Canada*, 2024, p.p.45-49
[30] "N.lodha. India,s ecommerce market: opprtunites for growth in 2023 and beyond", Report these, by chitrangana, p.4, 2022.
[31] K.Karan. "Impact of digitalization on investments in india", article theses, *Galgotias university*, p.5-6,(2024).

[32] Q. Rabie. "The Digital Transformation Model in the United Arab Emairates",* journal of economic and financial research*, in Arabic, Vol.9, Issue.1, p.317. (2022).
[33] "Government Digital Transformation Report", Higher Committee for Government Digital Transformation, United Arab Emirates, in Arabic, p.27 (2023).
[34] UAE Digital Government Strategy (2025), in Arabic, Jan.18,2025 [Online]. Available:
https://www.u.ae/ar-AE/about-the-uae